كرّس «خطاب القسم» لرئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس السبت، لولاية جديدة، انفصاله عن الواقع السوري، فمع تغييبه أيّ حديث عن الحلّ السياسي، تجاهل خروج مناطقه واسعة من سيطرته، وأنّ الروس والإيرانيين وقوى أخرى يمسكون بكلّ مقدرات البلاد

«قسم» الأسد: خطاب بلا قيمة

كلام يكرس الانفصال عن الواقع والابتعاد عن الحلّ السياسي

أمين العاصي

ترجم رئيس النظام السوري بشار الأسد، في «خطاب القسم» لولاية رئاسية جديدة تنتهي في عام 2028، ما يعتبره انتصاراً في الانتخابات الرئاسية التي أجراها في مايو/ أيار الماضي، على الرغم من عدم الاعتراف الدولي بها، إذ أغلق الباب أمام أيّ جهود تُبذل من المجتمع الدولي بهدف التوصل إلى حلول سياسية، ولم يتطرق إطلاقاً إلى العملية التفاوضية التي ترعاها الأمم المتحدة، في خطاب منفصل عن الواقع، متجاهلاً أنّ كلّ مقدرات البلاد باتت بيد الروس والإيرانيين وقوى أخرى، فيما المناطق الخاضعة لسلطاته تعيش في أسوأ أوضاعها الاقتصادية والمعيشية. وبينما اختصر الأسد الحلّ بانسحاب ما وصفها بـ«قوات الاحتلال» واستئصال الإرهاب، كانت قواته تواصل مجازرها بقتل مزيد من المدنيين في إدلب. وأغلق الأسد الباب أمام أيّ جهود للتوصل إلى حلول سياسية في الصراع السوري، واستغرق في استعراض ما جرى في سورية خلال عشر سنوات هي عمر الثورة ضد نظامه، محاولاً التنصل من مسؤولياته في قتل واعتقال وتهجير ملايين السوريين نتيجة الحرب المفتوحة التي شنّها على عموم السوريين بمساندة من الإيرانيين، وتالياً من الروس.

ومن الواضح أنّ الأسد اعتبر الانتخابات نهاية للعملية السياسية، ما يرجح أن تعلن الأمم المتحدة فشلها في إقناع النظام بجدوى الاستمرار في التفاوض مع المعارضة في مدينة جنيف السويسرية. واختصر الأسد الحلّ في سورية بانسحاب ما وصفها بـ«قوات الاحتلال»، واستئصال الإرهاب واستعادة سلطة نظامه في عموم سورية، ما يعني العودة بالبلاد إلى ما قبل ربيع عام 2011. وكرّر في خطابه وصف المعارضين للنظام بـ«المرتزقة» و«العملاء»، معتبراً ما يُطرح اليوم «يهدف في المحصلة للوصول إلى دستور يضع سورية تحت رحمة القوى الأجنبية ويحوّل شعبها إلى مجموعة من العبيد والمطايا»، في إشارة غير خافية إلى محاولات الأمم المتحدة وضع دستور جديد للبلاد وفق قرارات دولية أبرزها القرار 2254.

وشنّ في أكثر من مفصل في كلمته هجوماً على الأتراك والأميركيين، معلناً نيّته العمل على استرجاع سلطته على المناطق الخارجة عن سيطرته، في شمال سورية، داعياً من وصفهم بـ«المغرر بهم» للعودة إلى سلطته، «لأنّ الرهانات سقطت وبقي الوطن» وفق تعبيره. واعتبر أنّ «الحلّ الوحيد هو دخول قواتنا المسلحة إلى المناطق (الخارجة عن سيطرته) والقضاء على الإرهاب وتحرير السكان المدنيين وفرض سلطة القانون، ونحن سنستمر في اتباع هذه السياسة لتحرير باقي أرضنا»، مضيفاً: «نعلم أنّ التركي غادر وأنّ الأميركي مغادر».

وحمّل خطاب الأسد نبرة تصالحية مع العرب من خلال التأكيد أكثر من مرة على الهوية السورية والانتماء للعروبة. وفشلت كلّ جهود النظام خلال السنوات الماضية في العودة إلى الجامعة العربية التي جمدت عضوية سورية أواخر عام 2011.

وحمّل الأسد العقوبات الدولية وتجميد الأموال السورية في المصارف اللبنانية، والتي قدّرها بما بين 40 و60 مليار دولار، مسؤولية الأزمة الاقتصادية التي تطحن نظامه منذ سنوات وهو ما أوقع نحو 9 ملايين سوري تحت سلطته في ظروف معيشية خانقة. وحاول تبديد مخاوف الخاضعين لسلطته من الوضع الاقتصادي المزري من خلال الزعم بوجود مدن صناعية في عدة محافظات تضم منشآت ومعامل، مشيراً إلى أنّ الاستثمارات في المرحلة المقبلة ستركز على تأمين الطاقة البديلة، واصفاً ذلك بأنه «استثمار رابح ومجزٍ».

ما زال الأسد متشبثاً بإنجاز انتخاباته (وائل بشارة/ فرانس برس)

العريضي: الأسد يعرف أنّ سلطته محدودة في عموم سورية

شنّ الأسد في كلمته هجوماً على الأتراك والأميركيين

ويقع النظام منذ عدة سنوات تحت وطأة عقوبات دولية استنزفت اقتصاده، فضلاً عن خسارته الشمال الشرقي من سورية؛ مستودع الثروات في البلاد، والذي تحوّل إلى منطقة نفوذ للولايات المتحدة.

وكان النظام قد استبق خطاب القسم للأسد، بارتكاب مجزرة جديدة في إدلب. وذكر الناشط محمد المصطفى لـ«العربي الجديد» أنّ 4 مدنيين، بينهم سيدة وطفلان، قتلوا وأصيب آخرون، بينهم متطوعون في الدفاع المدني السوري، جراء قصف مدفعي لقوات النظام والمليشيات المساندة له، صباح أمس، لبلدة سرجة في جبل الزاوية، بريف إدلب الجنوبي.

ولم تكن قوى المعارضة السورية تعوّل على خطاب الأسد في إحداث اختراق كبير في العملية التفاوضية، لأنّ النظام عرقل منذ منتصف عام 2012 كلّ الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حلّ سياسي. ولم يكترث النظام بتنفيذ الحد الأدنى من مضامين القرارات الدولية، خصوصاً لجهة وضع دستور جديد للبلاد، أو تشكيل هيئة حكم كاملة الصلاحيات مشتركة بين النظام والمعارضة تشرف على فترة انتقالية، بل إنّ الأسد لم يشر طوال سنوات إلى مئات آلاف المعتقلين في سجونه.

ورأى المتحدث باسم هيئة التفاوض التابعة للمعارضة، يحيى العريضي، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّه «حتى اللحظة ولأكثر من عقد على انتفاضة سورية، ما زال خطاب النظام منفصلاً ومنفصماً عن الواقع، وهو بالتأكيد لا يستطيع أن يكون غير ذلك، إذ لم يعتد هذا النظام على قول الحقيقة أو مواجهتها. فهل سيعترف بأنّه دمّر واعتقل وشرّد وخرّب البلد على كلّ الصعد؛ اقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً؟». واعتبر أنّه ليس لدى النظام أيّ مشروع سياسي «سوى الحديث عن الصمود والمقاومة والأمور الخلبية». وأشار إلى أنّ «الأسد يعرف أنّ سلطته محدودة في عموم سورية، وأنّ كلّ مقدرات البلاد باتت بيد الروس والإيرانيين وقوى أخرى جاثمة على صدور السوريين». ورأى أنّ الأسد «حاول الوصول إلى مواليه عبر الخطاب، لكنّ هؤلاء الموالين يعرفون حجم الأسد بدقة، وأنّهم ليست أمامهم فرصة للعيش إلّا العيش الذليل». واعتبر العريضي أنّ الأسد «يراهن على ما لا يمكن المراهنة عليه»، مضيفاً: «من أين يأتي المواطن السوري المسحوق بما يمكنه توليد تنمية. وكيف يمكنك (يقصد الأسد) تجاوز المقاطعة الدولية والحصار من دون عملية سياسية؟». من جهته، رأى المحلل السياسي رضوان زيادة، في حديث مع «العربي الجديد»، أنّ خطاب الأسد «لا جديد فيه»، معرباً عن اعتقاده بأنّ الأسد «في أدنى حالاته، ويدرك أنّ أحداً في العالم المتحضر لا يعترف به». ومضى بالقول: «حصار درعا البلد، وقصف ريف إدلب الذي أوقع قتلى بين المدنيين أثناء الخطاب، يختصران كذب الديكتاتور على شعبه. كلماته خاوية من أيّ معنى». وعن أسباب عدم تطرق الأسد إلى العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة، قال زيادة: «لأنّه (الأسد) يعتقد أنّه هو العملية السياسية». ووصف المحلل السياسي الأسد بـ«الديكتاتور في أسوأ حالاته الذي لا يدرك معاناة السوريين ويكرر نفس الأكاذيب، فهو أشار إلى السوريين الذين أُجبروا على الهجرة وكأنّه ليس هو مَن هجّرهم. كلماته لا تستقيم في المعنى والدلالة».

للحديث تتمة...

كليشيه مكرر لمستبد يدعي الانتصار

عيسى سميسم

لم يخرج خطاب القسم لرئيس النظام السوري بشار الأسد، أمس السبت، عن كلماته المألوفة خلال فترة الحرب السورية في السنوات العشر الأخيرة. قسّم الأسد خطابه أمس إلى ثلاثة أقسام معتادة، الأول تحدث فيه عن «المؤامرة» الكبرى التي استهدفت «الدولة» (يقصد النظام بطبيعة الحال) وكيفية «الانتصار» عليها ووأدها من خلال عوامل التكاتف وتحقيق «التجانس الاجتماعي». الثاني: الوعود، إذ قدّم من خلال هذا القسم وعوداً ذات جانب اقتصادي وإصلاحي، كان قد طرحها في كل خطاباته السابقة، قبل الثورة وبعدها، ولم يطبّق منها أي شيء. أما القسم الثالث من خطابه فخصصه للوعيد والشتائم، فهاجم السوريين الخارجين على حكمه بوصفهم إرهابيين، وخصص جزءاً للتطاول على الأكراد والتنظيمات الكردية (بشكل غير مباشر) لعدم مساندتهم له، كما لم ينس كيل الوعيد لكل من تركيا والولايات المتحدة، وهدد بدعم مقاومة مسلحة ضدهما.

خطاب «العنتريات» هذا، خلا من أي تبرير لحالة التردي المعيشي والاجتماعي التي يعيشها السوريون، تحديداً في المناطق الخاضعة لسيطرة نظامه، والذين لم يتمكنوا حتى من مشاهدة خطابه نظراً لانقطاع الكهرباء، في ظل حالة كارثية تعيشها مناطق النظام بفقدان وانعدام أبسط مستلزمات الحياة، ناهيك عن الوضع الأمني السيئ. وأظهر الأسد نفسه أنه غير مطالب بإيجاد تبريرات للحالة المزرية التي وصلت إليها سورية، بما فيها المناطق الخاضعة لسيطرته، وذلك لأنه يرى نفسه رمزاً يجب تعظيمه فوق كل الأزمات والتحديات، وهو أمر طالب به صراحة في الخطاب، حين أشار إلى ضرورة احترام الرموز الوطنية.

خرج الأسد، كما كل مرة، ليظهر نفسه كمنتصر في هذه المرحلة، بنشوته بإنجاز الانتخابات الرئاسية على الرغم من الضغوط الدولية، وتمرير فوزه فيها، وهو دائماً كان يستغل أي تفوق لنظامه على المعارضة والمجتمع الدولي، ليقدّم نفسه كمنتصر، أنهى الحرب، وأن أشباح الهزيمة لن تعود لتؤرقه. هذا الخطأ يوقع نفسه به دائماً لينكشف عند تعرضه للنكسات والهزات، كما أن سيرورة التاريخ تخبرنا بما لا يدع مجالاً للشك، أن لكل استبداد نهاية، وأن المستبدين مهما تعددت أساليبهم لاستمرار بقاء لعبهم دور المتفوق، لا بد من أن يأتي يوم وتنتهي، وتصبح من الماضي السيئ لتاريخ البلد.

رجال الأعمال والنظام المصري: تقارب بعد الملاحقات

بدأ عز الاندماج مع الأوضاع الجديدة (خالد دسوقي/فرانس برس)

عاد عدد من رجال الأعمال المصريين، الذين كانوا على خلاف مع النظام الحاكم ما أدى إلى سجن بعضهم، إلى الواجهة، بعد دعمهم له عبر تبرعهم بمليارات الجنيهات إلى مبادرة «حياة كريمة» لتطوير الريف

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تعكس الصورة التي التُقطت في قصر الرئاسة، الخميس الماضي، للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بصحبة عدد من رجال الأعمال، المساهمين في تمويل مبادرة «حياة كريمة» لتطوير الريف، تطور علاقة النظام برجال الأعمال ومجتمع الصناعة والتجارة المحلي، والتي حملت عدداً من المفاجآت، بظهور بعض الأشخاص الذين كانوا لفترة طويلة على خلاف مع النظام، على رأس هذه المفاجآت، رجل الأعمال صلاح دياب، مؤسس صحيفة «المصري اليوم»، ونجله توفيق. ويُعتبر هذا الظهور هو الأول لهما مع السيسي في قاعة واحدة، بل تم اختيار توفيق كأحد سفراء المبادرة، بعد أشهر معدودة من الاستيلاء على حصة الأغلبية من أسهم الصحيفة، وإجبار دياب على التخلي عن بعض ممتلكاته وأصوله الأخرى، بسبب سلسلة من التصرفات، التي اعتبرتها أجهزة النظام تقويضاً لسياسات الحكم، وتعبيراً عن «لوبي» معارض داخل الأعمال.

ومنذ ثمانية أشهر فقط، كان دياب معتقلاً على ذمة قضية عسكرية لمدة شهر وخمسة أيام، بتهمة البناء على أراضي الدولة من دون ترخيص، والتراخي في تقديم تصالح على المخالفات الموجهة له في بعض قطع الأراضي التابعة لمصنع حلويات كبير يملكه في منطقة البساتين. وتطورت القضايا الصغيرة التي تثار ضد دياب، ووجد نفسه أمام نيابة شرق القاهرة العسكرية، مطالباً بتسوية ملف مخالفات إنشائية في مجمع مصانع «لابوار» للحلويات، الذي يملكه في حي البساتين. وتبيّن من التحقيقات أن محاميه سبق أن عرضوا التصالح في هذه المخالفة، وقبل الرد عليهم أحيلت القضية للنيابة العسكرية. وينتهي الاحتكاك المتواصل بين النظام ودياب دوماً بمطالبته بدفع مبالغ مالية لتسوية القضايا، ثم تهدئة الأمور. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أمرت النيابة العامة بضبط وإحضار دياب على ذمة قضية المنتجع السكني «نيو جيزة»، بعد التحفظ على أمواله ومنعه من السفر، على عكس المعتاد في القضايا المالية. فالأصل أن هذين التصرفين كافيان للاحتراز من إهداره مال الدولة، أو تصرفه فيه، أو هروبه من التحقيق، وخصوصاً أن دياب مثّل بنفسه خمس مرات أمام النيابة قبل الأمر بضبطه وإحضاره. وانتهت الأزمة بسداده نحو 300 مليون جنيه (الدولار يساوي 15,65 جنيهاً) لحفظ التحقيقات المتهم فيها بالفساد في مجال تسقيع وبيع أراضي الدولة المخصصة للاستصلاح الزراعي، على الرغم من أن النيابة العامة كانت قد طلبت منه سداد 800 مليون جنيه.

وشهدت المحاكم دعاوى أخرى ضد دياب بتهم التجهيز وحيازة الأسلحة، بمناسبة واقعة قديمة تعود للعام 2011 في منطقة معيشته بمنيل شيحة في الجيزة، عندما وقع اشتباك بين بعض الأهالي ورجاله بسبب نزاع على قطعة أرض. ثم حصل فيها على البراءة أيضاً، تزامناً مع تغيير في سياسة «المصري اليوم»، إلى جانب قبوله التبرع لصندوق «تحيا مصر» التابع للسيسي والجيش، لكنه بقي من أقل رجال الأعمال تبرعاً للصندوق. وفي 2019 صدرت قرارات بمنع دياب من السفر، والتحفظ على أمواله في قضية جديدة تتعلق بمنتجع «صن ست هيلز»، وحصوله على أراضٍ بقيمة أقل من قيمتها الحقيقية والاتجار فيها بأسعار أعلى، وبمخالفة اشتراطات بنائها. وفي نهاية العام اضطر دياب لدفع 270 مليون جنيه لتسوية القضية والتصالح. لكن ظهور دياب ونجله إلى جانب السيسي في هذه المرحلة المتأخرة من الصدام، يحمل معاني أخرى، بحسب مصادر حكومية مطلعة، أبرزها إجابة وسطاء «غير مصريين»، وعلى رأسهم مسؤولون إماراتيون نافذون، لطلبهم الكف عن ملاحقة دياب، المقرب لهم، وتأكيد «فتح صفحة جديدة معه بعد الحصول على حقوق الدولة منه، متمثلة في التمويل الضخم الذي سيدفعه في مبادرة حياة كريمة، بالإضافة إلى ما سبق وتنازل عنه». ولدياب صلة قرابة وثيقة بالسفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، فهو ابن خالة والدته سامية محمود دياب زوجة الوزير والشاعر مانع سعيد العتيبة.

وثاني رجل أعمال يعد ظهوره مع السيسي حدثاً لافتاً، بعد سنوات من السجن ثم التضييق، هو أحمد عز، أمين التنظيم في «الحزب الوطني» المنحل، والذي كان يُعتبر رأس حربة فلول نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، وتم منعه من الترشح لمجلس النواب في العام 2015. وبعد سنوات من الكمون والتركيز على إحياء أعماله الواسعة والتصدي لمنافسيه المدعومين من الدولة في مجال صناعة الحديد والصلب، بدأ عز منذ عامين تقريباً محاولة الاندماج مع الأوضاع الجديدة، من خلال شراكات محدودة مع الحكومة في بعض القطاعات، بعيداً عن السياسة. ثم جاءت جائحة كورونا لتمنحه الفرصة كاملة، بتقديم عروض للحكومة للمساعدة في إنتاج أسطوانات الأكسجين للمستشفيات، وتمويل استيراد اللقاحات، الأمر الذي مثّل مقدمة مناسبة ليلقي بثقله في مبادرة «حياة كريمة» لتمويل تجهيزات المشاريع الإنشائية.

ولا يعتبر مفاجئاً ظهور رجال أعمال آخرين إلى جانب السيسي سبق اتهامهم في قضايا كبيرة، كالمدان بالقتل هشام طلعت مصطفى، والذي استطاع من خلال مشاريعه في العاصمة الإدارية الجديدة تحديداً، ولكونه أكبر وأسرع مطور عقاري محلي فيها، واستغنائه عن مساعدات الدولة في العديد من المشاريع الأخرى، أن يضمن موقعاً متميزاً في خريطة الاستثمارات المحلية. كما وقّع منذ بضعة أشهر، على اتفاقية مع وزارة الصحة لتوفير أربعة ملايين جرعة لقاح على بضع مراحل. وتم تسليم التمويل إلى صندوق «تحيا مصر»، الذي يديره الجيش تحت إشراف السيسي، وذلك كله بعد العفو الرئاسي الاستثنائي عنه، بعد قضائه عقداً في السجن لجريمة قتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم.

وكذلك رجل الأعمال أيمن رفعت الجميل، الذي تم حبسه سابقاً وتقديمه للمحاكمة على ذمة اتهامه في قضية الرشوة في قضية وزير الزراعة الأسبق صلاح هلال (لم يُعاقب هو والوسيط بسبب اعترافه على المرتشين وفقاً للقانون المصري)، والذي توطدت، بعد القضية، علاقته بالمخابرات العامة، ودخل في شراكة معها ببعض المجالات، فضلاً عن لعبه دور الواجهة لبعض أنشطتها، وتوسيع أعماله الشخصية في مجال الخدمات اللوجستية والنقل.

وأوضحت المصادر الحكومية أن رجال الأعمال الذين ظهروا مع السيسي قبل حفل المبادرة الخميس، تبرعوا إجمالاً بأكثر من 6 مليارات جنيه لأنشطة المبادرة، إلى جانب تعاقدهم، مع آخرين، على تمويل مشاريع بقيمة تتجاوز 12 مليار جنيه. ويدير مكتب مدير المخابرات العامة عباس كامل مبادرة «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري، بإقامة تنسيق متنام بين السلطة ومجتمع الأعمال، مع الاستعانة بالجيش كجهة إشراف على التنفيذ وتسلم الأعمال في كل قرية، وكذلك الدفع بعدد كبير من خريجي البرنامج الرئاسي لإعداد الشباب للقيادة والأكاديمية الوطنية للتدريب، كمشرفين ومراقبين على تعاملات الجهاز الإداري للدولة، وتبرعات رجال الأعمال وأنشطة المتطوعين.

توطيد شعبية في الريف

تعتمد السلطات المصرية على مبادرة «حياة كريمة» لتطوير الريف المصري بهدف توطيد شعبيتها في تلك المناطق، خصوصاً بعد الأحداث التي وقعت في سبتمبر/ أيلول 2020، إذ شهدت بعض تلك المناطق احتجاجات شعبية، وتحديداً في الجيزة ومحافظات الصعيد، على خلفية انتشار البطالة والفقر وسوء الأحوال المعيشية، ولا سيما بعد قرارات وقف البناء التي تضرر منها العمال المياومون والنقل وفي مصانع الطوب (الحجارة).

سد النهضة: حصّة المياه ليست الضرر الوحيد

يخشى مراقبون من محاولة السلطات المصرية، صم آذان المصريين عن الطروحات المخالفة لما تعلنه حول سد النهضة، فيما تتكشف أضرار إضافية للسد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يتخوّف مراقبون في مصر، من أن يتحوّل خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي أدلى به حول سد النهضة مساء الخميس الماضي، إلى إيذان ببدء حملة أمنية ضد النشطاء والسياسيين والخبراء، المعارضين للسياسات التي تتبعها السلطات في هذه الأزمة، خصوصاً بعدما كرّر السيسي مطالبته المواطنين بعدم تصديق وترديد ما وصفه بـ«الهري» (لفظة عامية للحديث المسهب بلا معنى). ويفسّر ذلك بمحاولة لصم آذان المصريين عن الطروحات المخالفة لما تعلنه الحكومة، والتي ينصب معظمها بالفعل على انتقاد النهج الرسمي الذي تسبب في تمكين إثيوبيا من الاقتراب من إنجاز الملء الثاني للسد، بعد إعطاء الشرعية الكاملة للمشروع باتفاق المبادئ المبرم في مارس/آذار 2015، والذي يمتنع السيسي حتى الآن عن الانسحاب منه. وغيّرت مصر تحت إدارة السيسي أكثر من مرة ثوابتها التفاوضية: ففي البداية، كانت تتمسك بأن يتم ملء السد على 7 أعوام، لكن وبقرار سياسي، تراجع الوفد الفني عن هذا الطلب في مفاوضات واشنطن، وطُرحت رؤية جديدة لترك الملء بحسب الظروف الهيدرولوجية، على 5 مراحل قد تستغرق من عامين إلى 3 أعوام. وفي نهاية المطاف سيتم ملء خزان السد في إثيوبيا إلى 595 متراً، وستصبح جميع توربينات الطاقة الكهرومائية في السدّ جاهزة للعمل، ما سيؤدي إلى تناقص منسوب المياه في بحيرة ناصر جنوب السدّ العالي، بشكل كبير، خصوصاً إذا انخفض منسوب الفيضان في العامين المقبلين، ليقل عن مستوى 170 متراً، ويعني ذلك خسارة 12 ألف فدان من الأراضي القابلة للزراعة في الدلتا والصعيد كمرحلة أولى، من إجمالي 200 ألف فدان تتوقع وزارة الموارد المائية والري المصرية خروجها نتيجة المدة الإجمالية للملء.

وبحسب مصادر فنية في وزارة الري المصرية، فإن مصر يمكنها بسهولة تعويض النقص حتى خمسة مليارات متر مكعب في حصتها الواردة إلى بحيرة ناصر، لكن نقص أي كمية أكبر من ذلك سيؤدي إلى مشاكل لا يُحمد عقباها، خصوصاً في فترات الجفاف الممتد. وأوضحت المصادر أن الإثيوبيين استطاعوا حتى الآن حجز نحو ملياري متر مكعب من المياه أعلى من مستوى الملء الأول، لتبلغ إجمالي الكمية المخزنة 7 مليارات متر مكعب تقريباً، وذلك مع الحفاظ على تشغيل مضختي المياه إلى بحيرة سد الروصيرص حتى نهاية فترة الملء الثاني بتدفق يصل إلى 50 مليون متر مكعب يومياً لكلتا الفتحتين. وهذه الكمية ترى مصر والسودان أنها لا تفي باحتياجات دولتي المصب، ولا تكافئ متوسط تصرفات النيل الأزرق.

ويتيح هذا الإنجاز حالياً إمكانية استمرار الملء حتى شهر أغسطس/آب المقبل لزيادة كمية المياه المحتجزة من المياه لتتجاوز بالفعل 13 مليار متر مكعب، وهي كمية أقل بنحو نصف مليار مما كان مستهدفاً بالملء خلال العام الحالي، مع مراعاة استمرار تصريف المياه من فتحتي التدفق لوقت أطول، بشرط تمكن إثيوبيا من تعلية الممر الأوسط للسد بما يناسب الكمية المذكورة. لكن الواقع العملي والتغيرات الاستراتيجية التي ستترتب على إنجاز سد النهضة، تنبئ بأن الأضرار لا يمكن قياسها بهذه الأرقام المجردة لتغيرات حصّة المياه. فحتى تمكّن مصر من تلافي هذه الأضرار له ضريبة. فبحسب السيسي نفسه، يتطلب مشروع تطيين الترع، الذي أدخل جزءاً منه ضمن مبادرة «حياة كريمة» التي يمولها رجال الأعمال، أكثر من 60 مليار جنيه (حوالي 4 مليارات دولار)، كان من الممكن إنفاقها في مرافق أخرى. كما أن غياب المعلومات وانعدام الشفافية من قبل الجانب الإثيوبي، حتى مع الإخطار الدوري قبل الملء، يعرقل الاستجابة المشتركة للتغيرات الفنية والمناخية الطارئة، كما يحبط الإجراءات بالغموض وصعوبة توقع المشاكل الوارد حدوثها.

وكذلك ستحتاج مصر إذا استمر الوضع الحالي إلى توسع كبير في إنشاء محطات التنقية، التي ستتطلب تمويلاً ضخماً. وعدت بالمساعدة فيه دول كثيرة مثل الصين والسعودية والإمارات من دون عائد حقيقي حتى الآن. ويأتي ذلك للتعامل مع نتائج استخدام المياه للأغراض الزراعية والصناعية والتنموية في كل من إثيوبيا والسودان، من استخدام مكثف للمبيدات وزيادة كميات الصرف الصناعي والزراعي في حوض النيل. وبالتوازي مع هذه المستجدات، عاد وزير الري المصري محمد عبد العاطي إلى القاهرة صباح أمس السبت، قادماً من عاصمة الكونغو الديمقراطية، كينشاسا، حيث ناقش قضية سد النهضة.

غيّرت مصر تحت إدارة السيسي ثوابتها التفاوضية مرات عدة

شرق غرب

عائلة نزار بنات تحذر من تهريب متهمين باغتياله

حذرت عائلة المعارض السياسي الفلسطيني نزار بنات، الذي قتل بعد اعتقاله من قبل قوات الأمن الفلسطيني في شهر يونيو/ حزيران الماضي، من إخراج متهمين بقضية اغتياله إلى خارج الأراضي المحتلة، للعمل ملحقين عسكريين في السفارات الفلسطينية. وقال غسان بنات، شقيق نزار، في مؤتمر صحافي عقد برام الله: «أوجّه رسالة لرئيس جهاز الاستخبارات العامة ماجد فرج: «إياك ثم إياك ثم إياك أن تلعب في هذا الملف»، مؤكداً أن عائلة بنات تتابع الملف، وتملك إثباتات حول هذه المحاولات.

(العربي الجديد)

كلجدار أوغلو يتعهد بإعادة السوريين إلى بلادهم

تعهّد زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض في تركيا، كمال كلجدار أوغلو (الصورة)، أمس السبت، بإعادة السوريين إلى بلادهم والعلاقات الثنائية بين دمشق وأنقرة، خلال فترة عامين بعد تولّي المعارضة التركية الحكم، إذا ما فازت بالانتخابات المقبلة. وقال كلجدار أوغلو في فيديو عبر «تويتر»: «نتحدث عن 3,6 ملايين سوري في تركيا، وهناك شكاوى كبيرة من المواطنين من ذلك»، مضيفاً «عندما نتولى الحكم، سنعيد العلاقات مع سورية، وسنرسل السوريين بأمان، وسنحل كل ما يتعلق بأزمة سورية خلال عامين».

(العربي الجديد)

الاحتلال يعتقل 5426 فلسطينياً منذ بداية 2021

وثق تقرير حقوقي، أمس السبت، اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي 5426 فلسطينياً منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية يونيو/ حزيران الماضي. وذكر تقرير صدر عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، ونادي الأسير، ومؤسسة الضمير، ومركز معلومات وادي حلوة المقدسي، أن من بين المعتقلين 854 طفلاً و107 نساء، مشيراً إلى أن القدس تصدرت عدد الاعتقالات، وأن شهر مايو/ أيار الماضي سجّل أعلى نسبة لها.

(الأناضول)

بلجيكا تستعيد عوائل لـ«داعش» في سورية

تسلمت بلجيكا، أخيراً، مجموعة من مواطنيها من عائلات «داعش» كانوا محتجزين في مخيم «روج»

تحت نفوذ «الإدارة الذاتية» الكردية، في ريف الحسكة، شمال شرقي سورية. وتضم المجموعة 10 أطفال و6 نساء، وقد وصلوا إلى بلجيكا أول من أمس الجمعة، في أكبر عملية إعادة تنظمها بروكسل منذ سقوط التنظيم في 2019.

(العربي الجديد)

مقاتلة جديدة في معرض موسكو الجوي

أعلنت شركات صناعة طائرات روسية، أمس السبت، أنها ستقدّم مقاتلة جديدة محتملة في معرض موسكو الجوي الذي من المقرر أن يفتتحه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بعد غد الثلاثاء. وذكرت تقارير إعلامية أن الطائرة الجديدة صنعتها شركة «سوخوي» ضمن برنامج لتطوير مقاتلة تكتيكية خفيفة، لافتة إلى أنها على عكس أحدث مقاتلة شبح روسية من طراز «سو 57»، أصغر حجماً وبمحرك واحد.

(أسوشييتد برس)

ينظم ناشطون في مدن عراقية وغربية عدة، مسيرات، اليوم الأحد، للمطالبة بإنهاء الإفلات من العقاب في العراق، بعد تواصل استهداف الناشطين والمتهمة فيه مليشيات مسلحة، وتقاعس السلطات عن محاسبة القتلة، في محاولة لتسليط الضوء على القضية

«إنهاء الإفلات من العقاب»

صرخة عراقية تجوب العالم للمطالبة بالعدالة

بغداد ـ **زيد سالم**

مع استمرار الاغتيالات والاعتداءات في العراق التي تستهدف الناشطين العراقيين، ووسط زيادة شعور هؤلاء بأن الحكومة برئاسة مصطفى الكاظمي غير قادرة على مواجهة قتلة المحتجين والمليشيات، يُنظّم ناشطون عراقيون، اليوم الأحد، في العاصمة بغداد ومدن عدة جنوبي البلاد، وفي أكثر من 10 عواصم غربية، مسيرة هي الأولى من نوعها تطالب بإنهاء الإفلات من العقاب وتفعيل القانون والقضاء في البلاد، لمحاكمة المتورطين بالجرائم والانتهاكات المختلفة وجرائم الفساد المالي. وحظيت المسيرة المقررة اليوم بدعم وتأييد حقوقي وشعبي كبير، ومن المتوقع أن يرفع خلالها الناشطون صور العشرات من المسؤولين والسياسيين وزعماء الفصائل المسلحة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم، وسط تحضيرات لتسليم جهات أممية ودولية مذكرة تطالب بالوقوف مع الشعب العراقي. وتأتي هذه المسيرات بعد إعلان الكاظمي، أول من أمس الجمعة، القبض على المتورطين بقتل الباحث والخبير في الشأن العراقي، هشام الهاشمي (في 6 يوليو/تموز 2020)، واعتقال متورطين بقتل الصحافي والناشط المدني أحمد عبد الصمد في مدينة البصرة مطلع العام الماضي. وبث التلفزيون الرسمي العراقي، تسجيلاً تضمّن اعترافات المتهم بقتل الهاشمي، عرّف عن نفسه باسم أحمد الكناني، وهو ملازم أول في وزارة الداخلية منذ عام 2007، وينتمي لجهة وصفها بـ«الخارجة عن القانون».

لكن هذا التطور لا يعيد ثقة العراقيين بقدرة الحكومة على حماية الناشطين من الاغتيالات، خصوصاً أنه بعد ساعات من الإعلان عن القبض على قاتل الهاشمي، شهدت مدينة الناصرية (مركز محافظة ذي قار) جنوبي البلاد، ليل الجمعة - السبت، محاولة اغتيال الناشط في تظاهرات الناصرية أبو الياس السعدون. وقالت مصادر محلية في ذي قار، لـ«العربي الجديد»، إن عدداً من الأشخاص هاجموا السعدون بالسكاكين في منطقة العلوة القديمة بالمدينة، موضحة أن الأخير نقل إلى أحد المستشفيات القديمة، وأدخل العناية المركزة نتيجة تعرضه لإصابات في مناطق متفرقة من جسمه. وأكدت وسائل إعلام محلية أن الناشط كان قد ظهر على شاشات التلفزة بعد حريق مستشفى الناصرية الأخير (يوم الإثنين الماضي)، وتحدث عن بعض التفاصيل المتعلقة بالحادث، موجهاً انتقادات للمسؤولين عن القطاع الصحي، ومتحدثاً عن قيام بعض الجهات بالوقوف وراء الحريق. وحمّل أحد ناشطي الاحتجاجات في الناصرية، علي الربيعي، السلطات المحلية في ذي قار والحكومة المركزية في بغداد، مسؤولية استمرار عمليات استهداف الناشطين في المحافظة، بأن «قوى اللا دولة تريد أن توصل رسالة مفادها أن عمليات الاغتيال والضغط والترهيب ضد الناشطين لن تتوقف». وشدّد الربيعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «ضعف إجراءات الحكومة ضد عصابات القتل والتهديد تتسبب باستمرار عمليات الاغتيال والترويع».

في ظلّ هذه الأجواء، تشهد بغداد والناصرية والبصرة وبابل، اليوم الأحد، مسيرات للمطالبة بإنهاء الإفلات من العقاب والقبض على المتورطين بقتلة الناشطين. ولا تقتصر المسيرات على داخل العراق، إذ من المقرر أن تنظم الجاليات العربية والعراقية مسيرات مماثلة اليوم في العاصمة الأميركية واشنطن، وولايات أميركية عدة، منها كاليفورنيا وتكساس وميشيغن، وكذلك في العاصمة البريطانية لندن، فضلاً عن مدينتي أوتاوا وتورونتو الكنديتين، وأوروبياً أيضاً في لاهاي وباريس وجنيف ومالمو وهلسنكي، وبروكسل. وقد حصل المنظمون على ترخيص مسبق لمسيراتهم من قبل سلطات تلك الدول، على أن يتخلل التحركات رفع صور للمتهمين بالتورط بالانتهاكات بحق الشعب العراقي.

وتم توحيد المسيرات بعنوان إنهاء الإفلات من العقاب، مع طباعة يافطات بلغات عدة في محاولة للفت أنظار العالم إلى ما يجري في العراق من انتهاكات وجرائم، وخصوصاً بحق الناشطين والقوى المدنية واللادينية المطالبة بالإصلاحات وإنفاذ القانون والنظام على الفصائل المسلحة والأحزاب الدينية.

> يزداد شعور الناشطين بعجز الحكومة عن وقف الاغتيالات

> محاولة اغتيال جديدة طاولت ناشطاً في الناصرية مساء الجمعة

وتأتي المسيرة في العراق، مع زيادة شعور الناشطين بأن الحكومة غير قادرة على وقف قتل المحتجين ومواجهة سلطة الأحزاب والفصائل التي تسيطر على كل شيء تقريباً في البلاد، بما في ذلك على الأجهزة الأمنية والقضائية، فيما لا يحصد العراقيون غير الوعود بالكشف عن القتلة والفاسدين والمتورطين بملفات تغييب ناشطين ومدنيين. ويحصل ذلك على الرغم من امتلاك القضاء العراقي الأدوات الكافية للتحرك ومحاسبة الجهات المتسببة بالأزمات والمشاكل الأمنية وعمليات اغتيال صنّاع الرأي العام من المحتجين والصحافيين. ويأمل الناشطون العراقيون من مسيرتهم اليوم، أن تدفع جمعيات ومنظمات دولية وشخصيات عامة أجنبية مؤثرة لمساعدتهم على مستوى صناعة الرأي العالمي.

وحول ذلك، قال الناشط والصحافي العراقي المقيم في الولايات المتحدة، معن الجيزاني، وهو أحد المنظمين لمسيرات «إنهاء الإفلات من العقاب»، إن «مسيرة بغداد لم تكن من ضمن برنامج المسيرات العالمية، لأن الفريق المنسق للحملة يعلم أن التظاهر والاحتجاج داخل العراق مغامرة كبيرة، ولكن إصرار أعداد كبيرة من المحتجين داخل العراق على المشاركة في مسيرات الأحد، جعلنا ننسق مع اتحاد طلبة بغداد لتنظيم هذه المسيرة على اعتباره جهة غير مسيسة أولاً، وقدرته على إدارة مسيرات منظمة بلا حوادث ثانياً». وأضاف الجيزاني، في تصريح لـ«العربي الجديد»: «لا نعتقد أن القضاء العراقي مستقل، بل هو أداة في يد سلطة مستبدة تحظى بغطاء دولي، ونحن سننزع عنهم هذا الغطاء ونكشفهم جميعاً أمام العالم وستكون قضيتنا رابحة».

من جهته، قال الناشط من بغداد سيف العراقي، لـ«العربي الجديد»، إن «المسيرة ستكون فرصة للحكومة والقضاء في البلاد كي يتعززا على الجهود الشعبية، من أجل تنفيذ القرارات الخاصة بمحاكمة المسؤولين الفاسدين وقتلة المتظاهرين، وعدم السماح بعمليات تهريب المدانين في ملفات جنائية والمجرمين». واعتبر أنه «إذا كانت السلطات في العراق جادة في معاقبة كل المسيئين، فإن هذه المسيرة ستكون الدافع الشعبي والضامن لاستمرار عمل القضاء العراقي». وأضاف الناشط من بغداد، أن «جميع الناشطين في العراق والمتظاهرين والصحافيين يدعمون أي جهود حكومية في سبيل تقوية الأجهزة القضائية والمحاكم لمحاكمة القتلة والمليشيات المسلحة، ناهيك عن محاكمة كل المتورطين بالدم العراقي، لا سيما المتهمين بتنفيذ أحكام الإعدام الجماعي بحق ثوار انتفاضة أكتوبر/ تشرين الأول». وكانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الإخفاء القسري، قد أصدرت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، نتائجها بشأن العراق، ودعت السلطات العراقية إلى إدراج جريمة الإخفاء القسري في التشريعات الجنائية المحلية، وضمان عدم احتجاز أي شخص في مكان سرّي. كما دعت إلى إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب، وتفعيل لجان التحقيق، فيما انتقدت استمرار ما أسمته «تكرار الإيذاء». لذلك يستعد الناشطون في بغداد إلى الإعلان عن بيان رسمي، يوجه إلى القضاء العراقي والمنظمات الحقوقية الدولية، بتنظيم الأمم المتحدة، لشرح المشاكل التي يواجهها القضاء العراقي في سبيل استمرار عمله بنزاهة وحيادية، وتحديداً تدخّل المليشيات بعمل المحاكم.

من جهتها، بيّنت رئيسة «الجبهة المدنية العراقية»، النائب السابقة شروق العبايجي، أن «معظم الأجهزة الحكومية والدوائر، لا سيما التي ترتبط بإجراء التحقيقات والتقصي بشأن قتل المتظاهرين أو المدنيين والناشطين والصحافيين، تعاني من سيطرة حزبية وسياسية وجماعات مسلحة، وهي تعمل على ترهيب الدولة ومنع أي جهود في سبيل تحقيق العدالة، وتساهم بشكل مباشر بإفلات المتورطين من العقوبات، إلا أن جيل الشباب الجديد يدرك تماماً أن الاحتجاجات السلمية هي وسيلة ضاغطة على السلطات من أجل السير بإجراء عملها بطريقة صحيحة، على الرغم من أن كل ظهور للمحتجين يؤدي إلى مقتل عدد منهم». وأوضحت العبايجي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «استمرار الخذلان الحكومي للعراقيين الذين يطالبون بالقصاص من المتهمين بقتلهم وسرقة أموالهم وأحلامهم، سيؤدي إلى تعاظم الأدوار الشعبية، فالبداية كانت عبر الاحتجاجات وحالياً هناك تطور في مستوى الوعي العام، عبر مسيرة توجه إلى أنظار العالم، وقد تلحق بهذه الخطوات توجهات نحو فضح طبيعة النظام والأحزاب الحاكمة في البلاد». أما سكرتير الحزب الشيوعي العراقي رائد فهمي، فقد أكد «دعم الحزب لمسيرة إنهاء الإفلات من العقاب، ودعم أي جهود محلية أو دولية في سبيل إحقاق الحق وتقوية أجهزة الدولة، لا سيما القضائية، ولا يجب أن يقتصر الأمر فقط على ضحايا ثورة تشرين، بل إنهاء إفلات كل المتورطين بكل جرائم القتل والفساد والتجاوزات على حريات العراقيين منذ عام 2003». وأكد فهمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن «الأدوات السلمية في النهاية ستؤثر على العمل السياسي في العراق، ومنها المسيرات الواعية التي تكشف مدى التغول الحزبي في كل مجالات الحياة الحكومية، ناهيك عن السلاح المتفلت الذي بات يهدد أي ملف، سواءً أكان شعبياً أم سياسياً أم حتى قضائياً».

من تظاهرات سابقة في الناصرية للمطالبة بمحاسبة قتلة الناشطين (أسعد نيازي/فرانس برس)

متابعة

اعترافات قاتل الهاشمي: أسئلة بلا أجوبة

بغداد ـ **محمد علي**

أثارت الاعترافات التي بثها التلفزيون الحكومي العراقي، مساء الجمعة، لقاتل الباحث والخبير الأمني العراقي هشام الهاشمي، موجة جديدة من الأسئلة لدى الشارع بشأن إخفاء السلطات هوية الجهة التي ينتمي لها القاتل والأشخاص الذين خططوا للعملية ووجّهوا لها، والأفراد الآخرين الذين كانوا برفقة المتهم الأول الذي جرى تقديمه على أنه ضابط في وزارة الداخلية العراقية، من دون ذكر أي تفاصيل أخرى. وعدا عن ذكر اسم المنطقة التي قال القاتل إنه انطلق منها، وهي ضاحية البو عيثة جنوبي بغداد، أحد أبرز معاقل مليشيا «كتائب حزب الله» العراقية، والتي تستولي على مزارع ومنازل تعود لمواطنين وأخرى حكومية، فإن القاتل لم يدل بأي تفاصيل مهمة تتعلق بدوافع قتل الهاشمي والجهات التي تقف خلفه. وكان الهاشمي قد اغتيل في 6 يوليو/تموز من العام الماضي في هجوم مسلح قرب منزله في حي زيونة ببغداد، بعد خروجه من مقابلة تلفزيونية انتقد فيها أنشطة الجماعات المسلحة المسؤولة عن إطلاق الصواريخ ومهاجمة البعثات الدبلوماسية في المنطقة الخضراء في بغداد. وتضمّن التسجيل الذي بثه التلفزيون العراقي اعترافات المتهم بقتل الهاشمي، الذي عرّف عن نفسه باسم أحمد الكناني، وهو ملازم أول في وزارة الداخلية منذ عام 2007، وينتمي لجهة وصفها بـ«الخارجة عن القانون»، مؤكداً أنهم تجمّعوا في منطقة البو عيثة بسيارتين لتنفيذ عملية الاغتيال، وقام بإطلاق النار على الهاشمي من مسدس حكومي بأربع رصاصات. وتحدث القاتل عن وجود أشخاص آخرين معه، ولم يعرض التلفزيون الجزء المتعلق بالجهة التي ينتمي إليها القاتل. فيما قال رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي، في تغريدة على «تويتر»: «وعدنا بالقبض على قتلة هشام الهاشمي وأوفينا الوعد، وقبل ذلك، وضعنا فرق الموت وقتلة أحمد عبد الصمد أمام العدالة، وقبضت قواتنا على المئات من المجرمين المتورطين بدم الأبرياء». في المقابل، أكد مسؤول أمني رفيع في بغداد، طلب عدم ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد»، أن «بث الاعترافات بهذه الصيغة وحجب معلومات أخرى، يهدفان لعدم إثارة أزمة سياسية أو حتى أمنية في البلاد»، كاشفاً عن إبلاغ «قيادات بارزة في الحشد الشعبي وقوى سياسية شيعية بتفاصيل الجريمة بالكامل قبل الإعلان الرسمي عنها». وأضاف أن «حجب اسم الجهة المسلحة التي تقف خلف قتل الهاشمي جاء لاعتبارات تتعلق بالوضع الأمني ولتجنب إثارة أزمة جديدة، إذ إن القاتل وأربعة آخرين معه، اثنان منهم هربا إلى خارج العراق، يعملون لصالح فصيل مسلح يوصف بأنه متطرف عقائدياً وينضوي ضمن الحشد الشعبي، وأكد خلال إفادته أن قتل الهاشمي جاء بتوجيه من قيادات كبيرة في هذا الفصيل».

وأكد المسؤول أن العملية كشفت عن معلومات مهمة حول ارتباطات منتسبين وضباط في وزارة الداخلية مع فصائل مسلحة يعملون لصالحها، بعضهم تم تجنيدهم والآخرون متعاونون بفعل دوافع أيديولوجية دينية، لافتاً إلى أن هناك جهداً ضخماً من قبل الحكومة لاقصائهم من الوزارة وتنظيفها، لكن المهمة صعبة وما زالت في بدايتها، فالوزارة تعرضت لعمليات اختراق كبيرة في مختلف مفاصلها من قبل فصائل مسلحة عديدة خلال السنوات السابقة، خصوصاً زمن حكومة عادل عبد المهدي. وبحسب المسؤول ذاته، فإن القاتل أدلى بأسماء أخرى وشخصيات كثيرة، ولاعتبارات تتعلق بالوضع الأمني الحساس في البلاد، جرى اختيار حجبها عن الإعلان، وهو أساساً مطلب قوى سياسية، والاكتفاء بعرض القاتل، فيما هناك تبعات وتفاصيل أخرى سيكشف عنها لاحقاً. وأعلنت قبيلة كنانة في العراق، التي ينتمي لها قاتل الهاشمي، براءتها منه. وقال أمير القبيلة عدنان الدنيوس، في بيان له: «باسمي ونيابة عن قبيلة كنانة، نعلن البراءة وشجب واستنكار هذا الفعل من المجرم القاتل المدعو أحمد حمداوي عويد معارج، المدان بارتكابه عملية اغتيال الشهيد هشام الهاشمي». وطالب «السلطات التنفيذية والقضائية بإنزال أشد العقوبات والقصاص العادل بهذا المجرم ومن خطط له أمام الشعب ويمكان ارتكابه الجريمة النكراء»، وختم بالقول إن «القانون فوق الجميع».

> بث الاعترافات بهذه الصيغة يهدف لعدم إثارة أزمة سياسية

اغتيل الهاشمي في 6 يوليو من العام الماضي (أحمد الربيعي/فرانس برس)

وشهدت مواقع التواصل الاجتماعي خلال الساعات الماضية انتقادات حادة للحكومة بشأن ما اعتبره الناشطون خوفها من ذكر اسم المليشيا والشخص المتورط، وحملت تغريدات العراقيين، عبر موقع «تويتر»، عدة أسئلة في هذا الإطار. ووجّه نائب رئيس لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي ظافر العاني انتقادات لاذعة بشأن طريقة الإعلان وعدم تقديم أجوبة على الأسئلة، قائلاً «اعترافات قاتل هشام الهاشمي لطخت سمعة وزارة الداخلية العراقية من أجل الحفاظ على سمعة المليشيات التي ينتمي لها هذا المجرم». وأضاف «لا يزال السؤال بلا إجابة: من قتل هشام الهاشمي؟». من جهته، قال الخبير بالشأن السياسي العراقي شاهو القره داغي إن من حقّ الجميع أن يعرفوا الجهات المتورطة في عملية اغتيال الهاشمي والكشف عن الحقائق كما هي: «مليشيات، أو فصائل، أو مجاميع، أو عصابات مسلحة، أو أي جهة كانت».

الحدث

السلطات الإيرانية تبرئ نفسها

قتيل في احتجاجات أزمة المياه

> اتهمت السلطات الإيرانية «مثيري شغب» بالوقوف وراء مقتل شاب خلال الاحتجاجات على انقطاع المياه في محافظة خوزستان

طهران ـ **صابر غل عنبري**

لم تهدأ التظاهرات في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران على انقطاع المياه، فيما حاولت السلطات تبرئة نفسها من سقوط أول قتيل في الاحتجاجات، محملة المسؤولية إلى «مثيري شغب». وتضاف أزمة المياه إلى مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في إيران والتي أدت إلى خروج تظاهرات في عدة مدن، للمطالبة باستقالة مسؤولين. وأجبر هذا الأمر الرئيس حسن روحاني، في 6 يوليو/ تموز الحالي، على الاعتذار من المواطنين. وقال حاكم مدينة شادغان بالإنابة في محافظة خوزستان جنوب غربي إيران، أميد صبري بور، أمس السبت، إن «مواطناً شاباً» قُتل ليل الجمعة الماضي، خلال الاحتجاجات على انعدام المياه في المدينة، لكنه عزا، في حديثه مع وكالة «إرنا»، مقتله إلى استهدافه من قبل من وصفهم «بالانتهازيين ومثيري الشغب». وزعم أنه خلال الاحتجاجات أطلق أشخاص «سعوا لإثارة الناس» طلقات نارية في الهواء، فأصابت واحدة منها الشاب. وفي تصريحات لوكالة «إسنا»، قال صبري بور إن إطلاق النار استهدف المتظاهرين والقوات الأمنية على حد سواء. وأضاف أن القتيل «شاب يبلغ 30 سنة»، وأنه تم تحديد الفاعلين، وأوقف بعضهم، فيما البحث جارٍ عن الآخرين. وكانت مدن بمحافظة خوزستان شهدت، ليل الجمعة الماضي ولليوم الثاني على التوالي، تجمعات احتجاجية على شح المياه، طالب فيها المتظاهرون بحل الأزمة، مع تحميلهم السلطات المحلية مسؤوليتها. ومن أسباب اندلاع هذه الاحتجاجات مشروع نقل مياه نهر كارون بمحافظة خوزستان إلى نهر زاينده رود بمحافظة أصفهان، والذي يعاني من الجفاف، وهو ما دفع مندوبين عن المحافظة في البرلمان للمطالبة بوقف تنفيذ المشروع. وقال النائب عن إيذة وباغملك بالمحافظة عبدالله إيزد بناه، إن «انعدام الأمن في خوزستان يعني انعدامه في كل البلاد»، مشيراً إلى أن أمن المحافظة يتهدد بسبب «الأخطاء الإنسانية والقرارات الخاطئة»، وفقاً لما أوردته وكالة «إيسنا». ودعا إيزد بناه، وهو رئيس تكتل نواب خوزستان بالبرلمان، إلى وقف مشاريع نقل مياه المحافظة، مضيفاً أن «الجفاف أحد العوامل، ونقل المياه تسبب في إيصال خوزستان إلى هذا الوضع».

وكانت مدن بمحافظة خوزستان شهدت، الخميس الماضي، نهاراً وليلاً، احتجاجات وسط تدابير أمنية مشددة، وفقاً لفيديوهات اجتاحت مواقع التواصل الاجتماعي، ووكالات أنباء إيرانية. وتظهر هذه الفيديوهات نزول آلاف المواطنين إلى الشوارع في عدة مدن، احتجاجاً على أزمة المياه التي تعاني منها المحافظة عموماً ومحافظات إيرانية أخرى، مع إطلاق هتافات باللغتين العربية والفارسية، داعين إلى حلّ الأزمة، مع تحميل السلطات المحلية مسؤوليتها. وقام محتجون بإحراق إطارات السيارات وإغلاق بعض الطرق، وسط محاولات قوات مكافحة الشغب تفريق المتظاهرين وفتح الطرق. وأظهرت، بحسب وكالة «رويترز»، مقاطع مصورة نُشرت على مواقع التواصل الاجتماعي قوات أمن تحاول تفريق الحشود وتردد دوي بعض الطلقات النارية. ولم يتسن للوكالة التحقق من صحة المقاطع المصورة على نحو مستقل. ويوم الجمعة الماضي، أشارت وكالة «فارس» الإيرانية إلى وقوع هذه الاحتجاجات، موضحة أن مدن حميدية، وشادغان، وسوسنغرد ومنطقة زرغان، شهدت احتجاجات على عدم تأمين حصة الأهواز والأنهار من المياه، وتنفيذ مشاريع نقل مياه نهر كارون. وأضافت أن «عدداً من الشباب قاموا بإحراق الإطارات وإغلاق الطرق في (مدن) ماهشهر وكوت عبدالله وخرمشر وملاثاني، ومنعوا عبور السيارات لبضع دقائق، لكن قوات الشرطة فتحتها من دون أي اشتباك»، حسب قولها.

> اتهمت إيران «مثيري شغب» بالوقوف وراء مقتل الشاب

> نائب: انعدام الأمن في خوزستان يعني انعدامه في كل البلاد

وأصدر النائب الأول للرئيس الإيراني، إسحاق جهانغيري، أمس الأول، أوامر بحل أزمة المياه سريعاً في محافظة خوزستان، مجرياً مباحثات مع وزير الداخلية عبدالرضا رحماني فضلي ورئيس منظمة التخطيط ورسم الموازنات محمد باقر نوبخت، ووزير الطاقة رضا أردكانيان ووزير الجهاد الزراعي كاظم خاوازي حول هذه الأزمة، مع إيفاده وفداً حكومياً إلى محافظة خوزستان برئاسة رئيس لجنة إدارة الأزمات. كما أرسل رئيس السلطة القضائية الجديد غلام حسين محسني إيجئي وفداً قضائياً وتنفيذياً رفيع المستوى، إلى المحافظة لمناقشة أزمة المياه وحلها. وذكرت «إرنا» أن الجفاف المستمر في محافظة خوزستان أدى إلى توتر بشأن المياه منذ أواخر مارس/آذار الماضي. وخلال العقد الماضي، واجهت إيران موجات جفاف متكررة، خصوصاً في الجنوب. وتعتبر خوزستان المطلة على الخليج، واحدة من أبرز مناطق إنتاج النفط في إيران، وإحدى أغنى المحافظات الـ31 للجمهورية الإسلامية. وهي من المناطق القليلة في إيران ذات الغالبية الشيعية، التي تقطنها أقلية كبيرة من العرب السنّة.

وسبق لسكان المحافظة أن شكوا من تعرضهم للتهميش من قبل السلطات. وفي 2019، شهدت خوزستان احتجاجات مناهضة للحكومة، طاولت أيضاً مناطق أخرى من البلاد. وعلى مدى أعوام، أدت موجات حر شديد وعواصف رملية موسمية هبت من السعودية والعراق، إلى جفاف في سهول خوزستان، التي كانت تعرف بالخصوبة.

أدت موجات حر شديد إلى جفاف في سهول خوزستان (Getty)

إضاءة

الملف النووي: طهران ترفض خطة أوروبية

> افشل إصرار إيران على عدم السماح بتدمير اي من أجهزة الطرد المركزي لديها خطة اوروبية لإيجاد مخرج من الجمود الذي يلف المفاوضات النووية

واشنطن ـ **العربي الجديد**

تعمل إيران، عبر إطالة أمد المفاوضات النووية غير المباشرة مع أميركا في فيينا، للضغط على إدارة الرئيس جو بايدن لتقديم تنازلات في الملف، الذي أصبح بعهدة الرئيس الإيراني الجديد إبراهيم رئيسي، بعد رفض طهران خطة أوروبية تهدف إلى إطالة «الفترة الزمنية» لبرنامج إيران النووي. في غضون ذلك، جددت وزارة الخارجية الأميركية تأكيدها التزام واشنطن السعي للعودة المشتركة إلى الاتفاق النووي مع إيران. وقالت نائبة المتحدث باسم الخارجية جالينا بورتر، الأول من أمس، إن واشنطن تسعى إلى البناء على هذه العودة، في حال نجاحها، ضمن مقاربة شاملة للتعاطي مع الملف النووي الإيراني والقضايا الأخرى. وذكرت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية، الأول من أمس، أن مسؤولين أوروبيين طرحوا خطة ثلاثية المحاور لإطالة «الفترة الزمنية لبرنامج إيران النووي»، وهو ما رفضته طهران. ووفقاً للصحيفة، فقد اقترح المسؤولون الأوروبيون خطة من ثلاثة محاور، لمنع إيران من العودة السريعة إلى إجراءاتها النووية، وإطالة هذه الفترة الزمنية بعد عودة طهران إلى تنفيذ التزاماتها. وبحسب الخطة، يريد الأوروبيون من إيران تخزين أجهزة الطرد المركزي المتقدمة وختمها بالشمع الأحمر، وتفكيك البنية التحتية الإلكترونية المستخدمة لهذه الأجهزة، بالإضافة إلى التقليل من قدرة طهران على إنتاج أجهزة طرد مركزي جديدة في مصانع التجميع الخاصة بها.

ولم تحدد الصحيفة ما إذا كان العرض الأوروبي قد قُدّم للجانب الإيراني في سياق محادثات فيينا، لكنها نقلت عن عدة مصادر مشاركة في المحادثات قولها إن «إيران أصرّت على أنها لن تسمح بتدمير أي من أجهزة الطرد المركزي المتطورة لديها»، لكن المفاوضين اقتربوا من الاتفاق على إرسال مخزون إيران من اليورانيوم إلى روسيا.

وينقسم الدبلوماسيون الغربيون إلى معسكرين بشأن الاستراتيجية التي تتبعها إيران في المحادثات، فالبعض يقول إنه يعتقد أن طهران تريد إحياء الاتفاق النووي، لكنها تؤخره لاعتقادها أن حرص إدارة بايدن على نزع فتيل أزمة نووية محتملة قد يدفع إلى تقديم تنازلات. في المقابل، يعتقد مسؤولون آخرون أن هناك جدلاً حقيقياً في طهران حول ما إذا كان ينبغي العودة إلى الاتفاق من عدمه، والمكاسب في حال العودة إليه. وقال مسؤول أوروبي كبير للصحيفة إن المحادثات، التي توقفت في 20 يونيو/حزيران الماضي، قد لا تستأنف حتى النصف الثاني من أغسطس/آب، أي بعد تسلم الرئيس إبراهيم رئيسي السلطة. وكانت وكالة «رويترز» نقلت، أخيراً، عن مصدر دبلوماسي إيراني قوله إن طهران ليست مستعدة لاستئناف المفاوضات قبل تولي الرئيس الجديد السلطة في 3 أغسطس. واعتبر مسؤولون غربيون أن إيران تستخدم بطء المحادثات للوصول إلى معرفة فنية، لا عودة عنها، حول معدن اليورانيوم وأجهزة الطرد المركزي وإنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة عالية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين غربيين قولهم إن تقدم إيران نووياً قد يقصر الوقت الذي سيستغرقه جمع ما يكفي من المواد الانشطارية لسلاح نووي. وأوضحت أن ظهران أحرزت، على مدار العام الماضي، تقدماً كبيراً في القدرة على جمع اليورانيوم المخصب، ما عقد جهود إدارة بايدن لإحياء الاتفاق الذي تم توقيعه في العام 2015 والرامي إلى كبح طموحات طهران النووية. وأوضحت الصحيفة أن المسؤولين الأميركيين والأوروبيين يتوقعون أنه يمكن لإيران الآن جمع ما يكفي من المواد الانشطارية للحصول على سلاح نووي في غضون شهرين أو ثلاثة. ويقول مسؤولون أميركيون إنهم واثقون، على الأقل في الوقت الراهن، من أن العودة إلى بنود اتفاق 2015 ستطبل ما يسمى بفترة الاختراق إلى نحو عام. وكان المبعوث الأميركي الخاص إلى إيران روبرت مالي قال، لشبكة «سي أن أن»، الأربعاء الماضي: «إذا استمرت إيران في تطوير برنامجها ولم يتم التوصل إلى اتفاق، فسنصل إلى نقطة، لكننا لم نصل إلى هناك بعد، سيكون عندها من الصعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل، الحصول على فوائد منع انتشار الأسلحة النووية» من الاتفاق الأصلي، معتبراً أنه، لتجنب ذلك، يجب إبرام اتفاق «في المستقبل المنظور».

> تقدم إيران يقصر من الوقت اللازم لجمع مواد سلاح نووي

ويقول بعض المسؤولين الأوروبيين المشاركين في محادثات فيينا إنهم يعتقدون أن وقت اختراق إيران، إذا تم إحياء الاتفاق بسرعة، يمكن أن يكون بالفعل أقل من عام، وهم يشعرون بالقلق من أن الفترة قد تنخفض أكثر إذا واصلت طهران تطوير إجراءاتها النووية مع استمرار المفاوضات. وأوضحت الصحيفة أن قلق المسؤولين الغربيين الرئيسي هو أن إيران اتقنت استخدام التكنولوجيا اللازمة لعمل بعض أجهزة الطرد المركزي المتقدمة لتخصيب اليورانيوم، والتي كان ممنوعاً عليها بموجب الاتفاق النووي استخدامها.

شرق غرب

بايدن يستقبل الكاظمي في 26 يوليو

أعلن البيت الأبيض، أمس الأول، أن الرئيس جو بايدن (الصورة) سيستقبل رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في البيت الأبيض في 26 يوليو/تموز الحالي. واعتبرت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي أن الزيارة ستسلط الضوء على

الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، وستعزز التعاون الثنائي وفقاً لاتفاق 2008 الذي جرى بموجبه سحب القوات الأميركية من العراق. وأشارت إلى مجالات تحظى باهتمام مشترك لدى البلدين، ومنها الطاقة والصحة. ولم تتطرق ساكي إلى إمكانية بحثهما موضوع النفوذ الإيراني في العراق.

(رويترز، فرانس برس)

إسرائيل توظف علاقتها بأكراد العراق ضد إيران

ذكر تقرير نشره موقع قناة «12» الإسرائيلية، أمس السبت، أن تل أبيب توظف تعاظم تحالفها مع أكراد العراق في تعزيز قدرتها على التصدي لإيران ونفوذها في المنطقة ومواجهة الجماعات المتشددة. ونقل التقرير عن محافل استخبارتية إسرائيلية قولها إن العلاقات القوية مع كردستان العراق تمنح إسرائيل «أذاناً وعيوناً» لمعرفة ما يحدث في إيران والعراق وسورية.

(العربي الجديد)

...وتدعو لمنع طهران من تعميق نفوذها بلبنان

ذكرت قناة التلفزة الإسرائيلية الرسمية «كان»، أمس السبت، أن الاحتلال طلب رسمياً من دول غربية اتخاذ خطوات عملية تحول دون استغلال إيران الأوضاع الاقتصادية في لبنان في تعزيز نفوذها في البلاد. وأوضحت أن مسؤولين عسكريين إسرائيليين حذّروا نظراءهم في الولايات المتحدة ودول أوروبية، وتحديداً فرنسا، من المخاطر الأمنية التي ينطوي عليها تعاظم النفوذ الإيراني في لبنان.

(العربي الجديد)

الرئيس الكوبي: الاضطرابات كذبة

اعتبر الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل (الصورة)، أمس السبت، أن الحديث عن اضطرابات في الجزيرة «كذبة»، وقال، خلال تجمع تقدمه راؤول كاسترو وحضره آلاف

الأنصار في هافانا، إن «ما يراه العالم في كوبا كذبة»، مستنكراً نشر «صور مضللة» على شبكات التواصل الاجتماعي.

(فرانس برس)

واشنطن تحقق بحوادث صحية بين دبلوماسيين بفيينا

قال مسؤولون أميركيون، أمس السبت، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تحقق في سلسلة من الحوادث الصحية الغامضة التي أبلغ عنها دبلوماسيون أميركيون وموظفون حكوميون في فيينا. وأشاروا إلى أن بعض الأعراض مشابهة لتلك التي أبلغ عنها للمرة الأولى دبلوماسيون وجواسيس أميركيون في العاصمة الكوبية هافانا، في 2016 و2017. وأوضحوا أنه يجري النظر في أكثر من 20 حالة جديدة من قبل فرق طبية في وزارة الخارجية وأماكن أخرى. وكانت مجلة «نيويوركر» ذكرت أنه تم الإبلاغ عن حالات فيينا للمرة الأولى الجمعة الماضي.

(أسوشيتد برس)

الحدث

رغم تواصل المعارك بين «طالبان» والقوات الأفغانية، اعادت المفاوضات بين الحركة والحكومة في الدوحة، أمس السبت، الأمل بإمكانية التوصل إلى اتفاق يعيد البلاد إلى سكة السلام، خصوصاً مع تشديد الطرفين على ضرورة الوصول إلى اتفاق لتخفيف ماساة المواطنين

مفاوضات الدوحة

محاولة إحياء مشروع السلام الأفغاني

الدوحة ـ **أنور الخطيب**
كابول ـ **صيفة الله صابر**

قدّمت الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، مع عودتهما إلى طاولة المفاوضات في العاصمة القطرية الدوحة، تعهدات ببذل جهود لإعادة إحياء السلام الأفغاني، والذي يبدو أنه لا يزال عالقاً في ملفات الأسرى ووقف إطلاق النار وشكل النظام السياسي الجديد. وتزامن انطلاق المفاوضات في الدوحة، أمس السبت، مع استمرار المعارك بين «طالبان» والقوات الأفغانية في منطقة سبين بولداك الحدودية مع باكستان. واتفق وفدا الحكومة و«طالبان»، في جولة المفاوضات الافتتاحية التي انطلقت في الدوحة، برعاية قطرية، أمس وتختتم اليوم الأحد، على تشكيل لجنة مشتركة من 14 شخصاً من الطرفين للاتفاق على أجندة المفاوضات. وتبحث اللجنة المشتركة، وفق مصادر أفغانية مشاركة في المفاوضات، ثلاث قضايا أساسية، هي: وقف إطلاق النار، وإطلاق سراح السجناء والمعتقلين من «طالبان»، وشكل النظام السياسي الجديد. وهو ما يمكن أن يؤدي، وفق مراقبين، إلى تسوية سياسية تنهي العنف في البلاد. ويسعى الوفد الحكومي المشارك في المفاوضات إلى وقف العنف في البلاد، إذ من المرجح، وفق مصادر أفغانية، أن تنتهي هذه الجولة بإعلان هدنة خلال أيام عيد الأضحى الذي يبدأ الثلاثاء المقبل.

> عبد الله عبد الله: مشكلة أفغانستان ليس لها حل عسكري

> اعتبر برادر أن هناك حاجة لنظام إسلامي مركزي ومستقل

ويشارك في المفاوضات وفد يمثل الحكومة الأفغانية والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، برئاسة رئيس المجلس الأعلى للمصالحة عبد الله عبد الله، ووفد يمثل «طالبان» يرأسه رئيس المكتب السياسي الملا عبد الغني برادر. واستبق الوفد الحكومي انطلاق المفاوضات بتسليم مبادرة إلى وفد الحركة، فيما كان مبعوث السلام الأميركي إلى أفغانستان زلماي خليل زاد يجول على المفاوضين، من دون الإدلاء بتعليق حول سير المفاوضات والنتائج المتوقعة منها. وافتتح جلسة المفاوضات مساعد وزير الخارجية القطري مطلق بن ماجد القحطاني، الذي كان قد تقدم الشهر الماضي بمبادرة من 6 نقاط وزعها على الطرفين.

وقال عبد الله عبد الله، في افتتاح مفاوضات السلام، إن الأفغان يمرون بأيام صعبة، فالاشتباكات العنيفة جارية ومستمرة، والضحايا هم الشعب. وأضاف أن الشعب الأفغاني هو الخاسر من استخدام الحكومة للقوة ومحاولة حركة «طالبان» السيطرة بالقوة العسكرية، مطالباً بتسريع عملية التفاوض للوصول إلى حل يرضي الجميع. ولفت إلى أنه تم عقد اجتماعات شاملة بين السياسيين الأفغان وقادة الحكومة قبل اجتماع الدوحة، وكانت لكل منهم رسالة واحدة تمثلت في أن «مشكلة أفغانستان ليس لها حل عسكري». وشدد عبد الله على أن كل الجهود يجب أن تتركز على إنهاء الحرب وتحقيق تسوية سياسية، ولتحقيق السلام «فإن هناك حاجة إلى المرونة من الجانبين». وأكد أن الشعب الأفغاني يريد استمرار دعم المجتمع الدولي لعملية السلام وتوفير البيئة الإقليمية والدولية لذلك، محذراً من أن عرقلة المفاوضات ستؤدي إلى إراقة دماء الأفغان، وبالتالي لا بد من العمل معاً من أجل وقف نزيف الدم.

من جهته، اعتبر رئيس المكتب السياسي لحركة «طالبان» عبد الغني برادر، في الجلسة الافتتاحية، أنه «على الرغم من عدم إحراز تقدم في المفاوضات الأفغانية الداخلية في الدوحة، فإن هناك حاجة للحفاظ على الأمل»، مؤكداً أنهم سيبذلون جهوداً لإنجاح المحادثات. وأضاف «لضمان ازدهار أفغانستان، فإن هناك حاجة إلى نظام إسلامي مركزي ومستقل»، ولتحقيق ذلك «يجب أن نتجاهل مصالحنا الشخصية». وأكد «أن أفغانستان موطن مشترك لجميع الأفغان، وأنه علينا تجاهل التفاصيل إذا أردنا تحقيق أهداف أكبر». وقال «يجب أن نضع حداً لانعدام الثقة، وبذل جهود من أجل وحدة الأمة». واعتبر برادر أن «الشعب الأفغاني ضحية ما يجري في البلاد، لذا لا بد من إعطاء الرفاهية لهذا الشعب، ولا بد من تشكيل حكومة ونظام يجمع جميع القبائل والعرقيات، كما أن علينا جميعاً أن نعمل من أجل تقدم ورقي شعبنا، كي نتخلص من الحاجة للآخرين، وكي نعمر بلادنا بأنفسنا، لأن الأجانب لن يعمروا بلادنا، وهذا ما نعرفه». وحول المفاوضات الأفغانية، قال برادر «مضت عشرة أشهر على المفاوضات الأفغانية ـ الأفغانية، لكن مع الأسف، لم نحرز تقدماً منشوداً، وثمة بعض المشاكل. ومع ذلك، لن نيأس. لقد شكلت حركة طالبان فريقاً قادراً على التفاوض، وهي مصممة على المضي قدماً إلى الأمام على هذا المنوال».

أما المتحدثة باسم الوفد الحكومي المفاوض ناجية أنواري، فقالت لوكالة «فرانس برس» إن «الوفد الرفيع المستوى موجود هنا للتحدث إلى الجانبين وتوجيههما، ودعم فريق التفاوض (التابع للحكومة) لتسريع المحادثات وتحقيق تقدم»، معبرة عن أملها في أن يتوصل الجانبان إلى اتفاق قريباً. وأضافت: «نتوقع أن يسرع ذلك المحادثات، وخلال وقت قصير، سيتوصل الطرفان إلى نتيجة، وسنشهد سلاماً دائماً وكريماً في أفغانستان».

وعن إمكان وقف إطلاق النار، أعلن المتحدث باسم حركة «طالبان» محمد نعيم، في تصريحات لـ«العربي الجديد» على هامش المفاوضات، أن «المطلوب إطلاق سراح معتقلي حركة طالبان»، وفق ما تنص عليه اتفاقية الدوحة للسلام في أفغانستان التي وُقعت العام الماضي مع واشنطن، وأقرها مجلس الأمن الدولي، ولم يلتزم بها الطرف الآخر، قبل الحديث عن وقف إطلاق النار. وكان المتحدث باسم الوفد الحكومي نادر ناري قد أعلن، أخيراً، أن «طالبان» عرضت وقف إطلاق النار لمدة 3 أشهر، بشرط إطلاق سراح 7 آلاف معتقل، وإزالة أسماء قادتها من لائحة الإرهاب الدولية. وحول إمكانية إعلان هدنة خلال أيام عيد الأضحى، قال نعيم «سبق وأن أوقفت الإمارة الإسلامية (حركة طالبان) القتال خلال الأعياد في السنوات الماضية، ومن الممكن أن يجرى إعلان مماثل بهذا الشأن». من جهته، قال عضو المكتب السياسي للحركة سهيل شاهين، لقناة «الجزيرة»: «نرغب بتحقيق السلام، وعلى الحكومة الأفغانية إبداء الجدية» في المفاوضات. وأضاف «طالبان لا تسعى للوصول إلى السلطة بالقوة العسكرية».

على الرغم من ذلك، بقيت المخاوف قائمة من مغبة فشل هذه المفاوضات. وحذر مستشار الرئيس الأفغاني للشؤون السياسية، زعيم حزب «الوحدة» حاجي محقق، من فشل مفاوضات الدوحة، معتبراً أن هذا الأمر سيكون بداية حرب أهلية في البلاد. وأعرب محقق، في كلمة له أمام اجتماع شعبي في كابول أمس السبت، عن تفاؤله الكبير باجتماع الدوحة، مؤكداً أنها فرصة كبيرة للتوصل إلى حل دائم مع «طالبان». وطالب الطرفين بالإصغاء لمطالب الشعب والعبرة من دروس الماضي، لأن أفغانستان تمر بمنعطف خطير، محذراً من كارثة في حال لم تتعامل الأطراف المعنية بشكل مسؤول. ووجه رسالة إلى «طالبان» قائلاً: «عليكم نبذ العنف وترك السلاح لأن الحل العسكري لا جدوى منه».

من جانبه، قال نائب رئيس المجلس الأعلى الوطني للسلام أكرم خبلواك، في كلمة له أمام الاجتماع، إن «المعضلة الأساسية تتمثل في أن جهود السلام تجرى بعيداً عن أنظار الشعب والحكومة، هذه المرة، ستشارك نتائج اجتماع الدوحة مع الشعب كي يقرر بشأنها». وأكد أن «عملية السلام الأفغانية لا بد أن تكون تحت إدارة الأفغان، وليكون من ورائها ضمانات دولية».

وبالتوازي مع المفاوضات، كانت المعارك متواصلة في منطقة سبين بولداك الحدودية مع باكستان. وقال مصدر أمني، لـ«العربي الجديد»، إن القوات الخاصة الأفغانية أحرزت بعض التقدم على الأرض قبل أن تتراجع، متحدثاً عن وقوع خسائر بشرية كبيرة في صفوف الحركة جراء المواجهات مع هذه القوات، التي تحاول استعادة المعبر الحدودي مع باكستان، التي فتحت المعبر جزئياً أمس السبت لمرور آلاف الأفغان إلى بلدهم.

وفد «طالبان» خلال وصوله إلى المفاوضات في الدوحة أمس (كريم جعفر/فرانس برس)

عرض روسي لبايدن

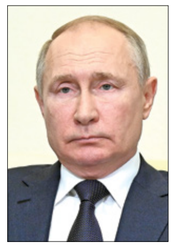

ذكرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية، أمس السبت، أنّ الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة) عرض خلال قمته مع نظيره الأميركي جو بايدن، الشهر الماضي، تنسيق الأعمال على المسار الأفغاني، بما في ذلك استخدام القواعد العسكرية الروسية في طاجكستان وقرغيزستان. وأوضحت أن الحديث قد يجرى عن تبادل المعلومات، بما فيها تلك التي تم الحصول عليها بواسطة المسيّرات، بينما أفاد أحد مصادر «كوميرسانت» بأن واشنطن لم ترد بشكل واضح بعد.

شرق غرب

«جبهة تحرير تيغراي» تفرج عن ألف جندي إثيوبي

قال دبرصيون جبرمكئيل، زعيم «الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي» التي تقاتل القوات الحكومية في الإقليم شمالي إثيوبيا، أول من أمس الجمعة، إن قوات «الجبهة» أطلقت سراح نحو ألف جندي من القوات الإثيوبية الأسرى لديها خلال المعارك التي اندلعت أخيراً. وأوضح جبرمكئيل أن العناصر المطلق سراحهم «من رتب منخفضة»، مضيفاً أن «ما يزيد على 5 آلاف جندي لا يزالون معنا».
(رويترز)

شيرمان قد تزور الصين لبحث ملف كوريا الشمالية

أكد مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، أنه سيكون على بلاده العمل مع الصين لإحراز تقدم في ملف كوريا الشمالية. وقال المسؤول، لـ«رويترز»، إن نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان ستزور اليابان وكوريا الجنوبية ومنغوليا الأسبوع المقبل لبحث الملف، لافتاً إلى أنها قد تضيف الصين إلى جولتها، حيث سيكون التعامل مع بيونغ يانغ على جدول الأعمال.
(رويترز)

أوغندا: مقتل مهاجمين من الكونغو الديمقراطية

أعلنت وزارة الدفاع الأوغندية، أمس السبت، مقتل جندي و6 مهاجمين عبروا من الكونغو الديمقراطية خلال اشتباكات وقعت في غابة زو، المحاذية للحدود. وأوضحت المتحدثة باسم الوزارة فافايا بيكواسو أن نحو 20 مسلحاً متنكرين بزي حطّابين هاجموا، الجمعة، مركزاً عسكرياً في منطقة أدغال شمال غربي البلاد، مضيفة أن 6 مهاجمين قتلوا وتم أسر 4 آخرين، فيما قُتل جندي أوغندي.
(فرانس برس)

تقرير

انتخابات الكونغرس النصفية: سباق على التبرعات

تفتتح المعركة مبكراً بين الديمقراطيين والجمهوريين للمنافسة بانتخابات الكونغرس النصفية في خريف 2022، وسط تعويل الديمقراطيين على انقسام المحافظين والانفاق الانتخابي

واشنطن ـ **العربي الجديد**

15 شهراً لا تزال تفصل الولايات المتحدة عن انتخابات الكونغرس النصفية، التي تجري عادة بعد عامين من ولاية أي رئيس، والمقررة في نوفمبر/تشرين الثاني 2022. وبعد 8 أشهر على انتخابات رئاسية حامية، بين جو بايدن، والرئيس الجمهوري السابق دونالد ترامب الذي خسر سعيه لولاية ثانية لصالح الأول في نوفمبر الماضي، يعيش الديمقراطيون تفاؤلاً حذراً بإمكانية الحفاظ على مكاسبهم في مجلس الشيوخ، التي حققوها الخريف الماضي، مستغلين الانقسامات التي يعيشها الحزب المحافظ بسبب ترامب، وتقاعد شخصيات جمهورية في ولايات معارك. ويأمل الحزب الأزرق، أقله، بالحفاظ على التعادل مع الجمهوريين من حيث أعضاء «الشيوخ»، مع استمرار ترجيح صوت نائبة الرئيس، كامالا هاريس، لصالحهم، فيما تبدو خريطة الحزب المحافظ غير مستقرة.

لكن المسؤولين الديمقراطيين يدركون تماماً أيضاً حجم التحدي السياسي التاريخي الذي يواجههم، إذ غالباً ما يفقد الحزب الذي يصل مرشحه إلى البيت الأبيض، مقاعد عدة، في الانتخابات النصفية الأولى في عهد هذا الرئيس، ما يهدد الأغلبية الضيقة التي يملكها الديمقراطيون اليوم، والتي تساعد على تمرير أجندة بايدن الطموحة، لا سيما لجهة إنعاش الاقتصاد والبنى التحتية. وتعتمد قدرة بايدن على تفعيل سياسته، على بقاء سيطرة الديمقراطيين على «الشيوخ» ومجلس النواب خلال ولايته.

> يطلب مرشحون دعم ترامب، وينفقون الأموال في منتجعه

وبحسب بيانات مالية اطلعت عليها صحيفة «نيويورك تايمز»، فإن رافاييل فارنوك ومارك كيلي، السيناتورين الحاليين الديمقراطيين في «الشيوخ»، عن ولايتي جورجيا وأريزونا، وهما ولايتان متأرجحتان، باشرا تحضيراتهما للمعركة الانتخابية وانطلاق حملتيهما لجمع التبرعات، بتسجيل حصولهما على 7,2 و6 ملايين دولار على التوالي، ما يبكر تقدمهما في الولايتين اللتين تهدد خلافات الجمهوريين وانقسامهم حول مسألة رفض ترامب القبول بنتائج الانتخابات الرئاسية السابقة فيهما (حيث فاز بايدن)، سعي المحافظين للمنافسة. ويتحضر 4 أعضاء ديمقراطيين في «الشيوخ» في 4 ولايات متأرجحة، هي جورجيا وأريزونا ونيوهامشير ونيفادا، لمعركة إعادة انتخابهم في 2022. ولم يبرز حتى الآن في هذه الولايات أي مرشح جمهوري قادر على توحيد صفوف حزبه المنقسم بين المعتدلين وبين المتشددين المؤيدين لترامب. ويواصل الأخير محاولة الهيمنة على قرار الحزب، بالمشاركة في التجمعات، والسعي لدعم الموالين له في مناصب عدة. لكن الكس كونانت، وهو خبير استراتيجي جمهوري، اعتبر في حديث لـ«نيويورك تايمز»، أن السبيل الوحيد للفوز بالسباق النصفي في المجلسين، هو عبر ترشيح وجوه عالية الخبرة والكفاءة. وتساءل: «هل يستطيع الجمهوريون فعل ذلك في حقبة ترامب؟»، علماً أن المعارك الحقيقية ستحصل في 7 ولايات، فاز بايدن العام الماضي بست منها. وحول ذلك، قال مات كانتر، وهو خبير ديمقراطي في استطلاعات الرأي: «نحن نتنافس في منطقة نفوذ بايدن».

وتسلط البيانات المالية، التي كشف عنها مع نهاية الأسبوع، الضوء، على طبيعة وحجم المعركة، والتي يمكن أن يصل حجم الإنفاق فيها إلى مليار دولار. وبالإضافة إلى رئيس الأغلبية في «الشيوخ»، الديمقراطي تشاك شومر، فإن السيناتور الأكثر جمعاً للتبرعات هو حتى الآن الجمهوري عن كارولينا الجنوبية تيم سكوت (9,8 ملايين دولار منذ 3 أشهر)، ما فتح أسئلة حول طموحاته الرئاسية في 2024. لكن المعارك الحساسة تبقى غير محسومة بالنسبة للمحافظين.

ولا يزال الجمهوريون يبحثون عن مرشحين جذابين ومقنعين في ولايات عدة. ويعد حاكم ولاية نيوهامشير، كريس سونونو، الأكثر قدرة على منافسة السيناتورة الديمقراطية ماغي حسن (مارغريت وود حسن) في الولاية، بعد جمع الأخيرة 3,25 ملايين دولار في 3 أشهر. ويحاول أعضاء جمهوريون في «الشيوخ»، من بينهم السيناتور ريك سكوت، رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية للسيناتورين، إقناع سونونو بالترشح للانتخابات. وقال سكوت: «إذا فعلها، فسنفوز».

إلى ذلك، فتح التقاعد غير المتوقع لسيناتورين جمهوريين عن بنسلفانيا وكارولينا الشمالية، الباب أمام الديمقراطيين للترشح والمنافسة في هاتين الولايتين، لكن الطريق إلى الفوز يبقى معقداً. ففي كلتا الولايتين، على الحزب الأزرق أن يخوض تمهيديات شديدة الحساسية للتوافق على مرشح يرضي أجنحة عدة داخل الحزب، وهواجس عرقية وأيديولوجية مختلفة، وأيضاً اختلافات في المشروع الانتخابي، بين تطلعات ناخبي المدن والضواحي والأرياف. وفي فلوريدا، التي تبدو صعبة المنال للديمقراطيين، يرشح هؤلاء النائبة من أصول أفريقية، والضابطة السابقة في شرطة أورلاندو، فال ديمينغز، للمنافسة في «الشيوخ». وفي أول ثلاثة أسابيع منذ إعلانها المنافسة على مقعد في مجلس الشيوخ، تمكنت ديمينغز من جمع 4,6 ملايين دولار، متقدمة على ما جمعه السيناتور الجمهوري عن الولاية ماركو روبيو حتى الآن (4 ملايين دولار منذ 3 أشهر).

وادى إعلان تقاعد سيناتورين جمهوريين، في أوهايو وميزوري، وهما روب بورتمان وروي بلانت، إلى خض الخريطة الانتخابية للجمهوريين أكثر، حيث بدأ الحزب تمهيديات حامية. ويتوقع أن ينافس عن الديمقراطيين في أوهايو، النائب تيم ريان، الذي ترشح لرئاسيات 2020 لوقت قصير ثم انسحب، وهو جمع حتى بداية يوليو/تموز الحالي، 2,5 مليون دولار.

وفي ميزوري يحاول المرشحون الجمهوريون كسب تأييد ترامب، والسخاء بالإنفاق في منتجعه في مار الاغو في فلوريدا، وهو ما فعله مرشحان جديدان لـ«الشيوخ»، هما النائبان بيلي لونغ وجاسون سميث. أما الاسم اللامع في الولاية، فهو حاكمها السابق إريك غريتينز، الذي استقال من منصبه بعدما اتهمته سيدة باستغلالها وإقامة علاقة معها. لكن الرجل لم يتمكن حتى الآن سوى من جمع 450 ألف دولار، ومن بين أبرز مموليه كيمبرلي غيلفويل، صديقة ابن ترامب، دونالد ترامب جونيور، كما دفعت حملته في مار الاغو. ويرى استراتيجيون في الحزب أن فوز غريتينز في التمهيديات سيكون جدلياً.

وتعهد ريك سكوت، رئيس اللجنة الوطنية الجمهورية للسيناتورين، بالبقاء على حياد في تمهيديات الحزب. لكن السيناتور ميتش ماكونيل، لطالما أظهر رغبة في دعم مرشحين يقول إن باستطاعتهم الفوز العام المقبل. وقال الأخير لموقع «بوليتيكو» العام الماضي: «إن ما يهمني في المقام الأول هو القدرة على الفوز». ويتوقع أن تقوم لجنة جمع تبرعات متحالفة مع ماكونيل، بـ«كل العمل» للانتخابات النصفية، بحسب «نيويورك تايمز».

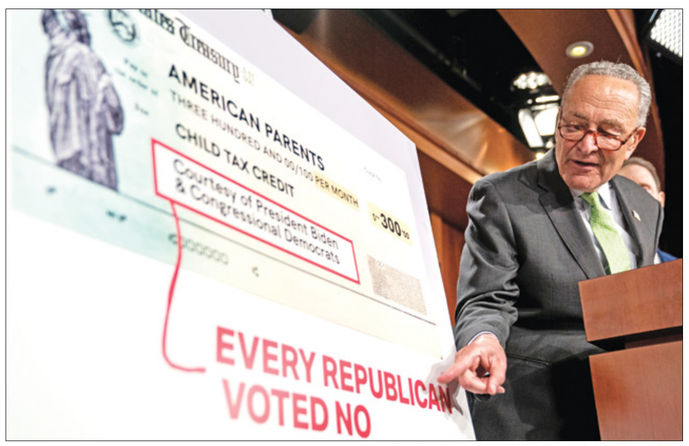

تعد الانتخابات النصفية مفصلية لأجندة بايدن (كنت نيشيموري/Getty)

الدبيبة يقر بصعوبة توحيد الجيش

ليبيا: عودة التلويح بالطرح الفيدرالي

لطالما كان الطرح الفيدرالي عنواناً قوياً في الشرق الليبي، لكنه يأتي هذه المرة لجرّ حكومة الوحدة إلى تقديم تنازلات، وسط سعي أفرقاء سياسيين للبقاء في المشهد

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أقرّ رئيس الحكومة الانتقالية الليبية عبد الحميد الدبيبة، بالصعوبة التي يواجهها تحدي إنشاء جيش ليبي موحد، وصعوبة التواصل مع اللواء المتقاعد خليفة حفتر، محذراً من سعي نواب ليبيين للتشبث بالسلطة. وجاء كلام الدبيبة أول من أمس الجمعة، إثر عودته من نيويورك حيث شارك في جلسة لمجلس الأمن حول ملف بلاده، عقدت على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء فيها، فيما استعيد طرح الفيدرالية في الشرق الليبي، كأحد أدوات الضغط على الحكومة، ولكن أيضاً كأحد الحلول التي يؤمن بها عدد كبير من زعماء الشرق الليبي، للانسداد الحاصل في العملية السياسية في ليبيا، وللخلافات التي تواجه مسار الانتخابات الرئاسية والتشريعية، المقررة بحسب خريطة السلام الأممية، في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل.

وأقر الدبيبة بصعوبة إيجاد حلول للبنود التي تتضمنها خريطة السلام، والتي تعد أساسية للانتقال بليبيا من مرحلة وقف إطلاق النار الهشّ، إلى مرحلة سلام مبنية على استقرار عمل المؤسسات الرسمية وتوحيدها، وإخراج المقاتلين الأجانب من هذا البلد، وإنجاز مصالحة حقيقية، فضلاً عن إجراء الانتخابات في موعدها، وهو مطلب يصر عليه المجتمع الدولي.

وقال الدبيبة في تصريحات صحافية إن «أي قوة أجنبية أو مرتزقة لن يبقوا في ليبيا، وسنجعل الانتخابات واقعاً، ولن نقف في وجه رغبة الليبيين»، مرحباً بأي اتفاق يفضي إلى خروج المقاتلين الأجانب من بلاده، وهو أمر يتباحث حوله مع جميع الأطراف الليبية. وأكد الدبيبة على التزامه بإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل، لكنه حذّر من أن «بعض النواب قد يحجمون عن التخلي عن السلطة».

وبالنسبة إلى توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، فقد بين رئيس الحكومة الانتقالية أن الأمر «سيكون صعباً جداً». وأضاف: «طبعا هناك التواصل مع المشير خليفة حفتر، وهو شخص عسكري صعب، لكننا نتواصل معه، على الرغم من أن الأمر ليس بالهيّن». كما أشار إلى أنه لم يقرر بعد ما إذا كان سيخوض الانتخابات.

وفي ظلّ الجمود السياسي الحاصل في ليبيا، كشفت مصادر ليبية متطابقة، عن استعدادات يجريها عدد من الزعامات القبلية في شرق ليبيا، للمناداة بالفيدرالية كطريقة لحلّ الانسداد السياسي، لا سيما في مسار العملية الانتخابية، مشيرة إلى أن لقاء بين حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، أول من أمس الجمعة، ناقش هذا الاتجاه. وتطابقت معلومات المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، حول أن الرجلين لن يتبنيا دعوات الفيدرالية رسمياً، لكنهما الجهتان اللتان تقفان وراء إحيائها، مشيرة إلى أن من بين السيناريوهات التي نوقشت، فكرة إحياء «المكتب السياسي لإقليم برقة» الذي أنشأته مجموعة فيدرالية شرقي البلاد في 2013، وأفكار مشابهة تصب في خانة اتفاق القبائل على إنشاء حكومة ذاتية لإقليم برقة (أحد أقاليم ليبيا الثلاثة بالإضافة إلى طرابلس وفزّان) واتهام الحكومة الانتقالية بالمركزية وتهميش الأقاليم.

واعتبرت المصادر أن لقاء صالح وحفتر، بعد فترة من الجفاء بينهما، خطوة في هذا الطريق الذي يهدف إلى ممارسة نوع جديد من الضغوط على الحكومة وأطراف سياسية غربي البلاد، بعد فشل صالح وحلفائه في مجلس النواب في استخدام ملفي الميزانية والمناصب السيادية كأوراق ضغط للحصول على مكاسب ومواقع جديدة تمكنهم من التموضع في مشهد الحكم الحالي، بالإضافة إلى فشلهم في تمرير بنود في القاعدة الدستورية لضمان مرورهم للفترة السياسية المقبلة عبر الانتخابات.

وأكدت المصادر أن صالح وحفتر على صلة باجتماعات جرت بين 5 زعامات قبلية في مناطق القبة وأجدابيا، للتوافق على طريقة لإعلان فيدرالية شرقي البلاد. وأشارت إلى أن رئيس مجلس النواب، يسعى إلى دعم هذه المطالب بشكل غير مباشر، من خلال إقرار قانون توزيع الدوائر الانتخابية، المطروح على جدول أعمال المجلس، بإنشاء ثلاثة مجمعات انتخابية موزعة على الشرق بواقع 5 دوائر انتخابية، والجنوب بواقع دائرتين، والغرب بواقع 4 دوائر، بحجة اختلاف التوزيع السكاني الديمغرافي في البلاد.

أكد الدبيبة التزام حكومته بإجراء الانتخابات في موعدها (Getty)

> الدبيبة: نتواصل مع حفتر لكنه رجل عسكري صعب

وبدت الانتقادات التي وجّهها صالح للحكومة، خلال لقائه حفتر، تصب في هذا السياق، إذ اعتبر أن القبول بحكومة الوحدة الوطنية، لا يعني القبول بكل إجراءاتها. وأشار إلى توجيهه رسالة للدبيبة انتقد فيها تعامل الأخير مع الوزارات والمؤسسات «مقابل تقوية المركزية بشكل مؤسف». وقال صالح: «يجب أن تأخذ كل منطقة حقوقها في كل شيء، سواء في الوزارات أو المؤسسات، وأن يكون هناك خطاب واحد، وهو تحقيق العدالة بين الليبيين». وأضاف أن «توحيد المؤسسات لا يعني عدم مراعاة الأقاليم جميعها، وخطابنا لرئيس الوزراء أن هذا الأمر لا مناص منه، ومطلبنا لكل ليبيا. نحن لسنا ضد الحكومة، ولكن حقوقنا لا تنازل عنها». وفي سياق مطالبته للحكومة بضرورة منح حفتر ميزانية لمليشياته «تستطيع أن تنفذ من خلالها مهامها»، قال صالح: «يجب أن يأخذ الجيش حقوقه، وتأخذ الأقاليم حقوقها، ولن يقدر أحد على الضغط علينا للتنازل عن ذلك».

وجاءت تصريحات صالح لتعبر عن موقف جديد في الشرق الليبي، كرد لسعي الدبيبة لدعم اتجاه يقول بتجاوز مجلس النواب والاتفاق مع المصرف المركزي والمجلس الأعلى للدولة، للحصول على الأموال اللازمة لتنفيذ مهام حكومته. وكان المبعوث الأممي إلى ليبيا، يان كوبيتش، قد حذّر الخميس الماضي، خلال إحاطته لأعضاء مجلس الأمن، من الآثار السلبية لاستمرار عدم اعتماد مجلس النواب لميزانية الحكومة وعدم الإيفاء بالتزاماته حيال توضيح القوانين اللازمة لإجراء الانتخابات في موعدها.

وعلى الرغم من أن الاتجاه الفيدرالي والتلويح به، لن يلقيا دعما إقليمياً على الأقل، فضلاً عن الرفض الدولي الذي سيلاقيه، يرى الأستاذ الجامعي الليبي في علم الاجتماع السياسي، عبد الباسط الفاخري، أن الرفض الخارجي للطرح سيصب في مصلحة حلف صالح - حفتر، وسيشكل عاملاً قوياً للضغط على الحكومة والأطراف السياسية في غربي ليبيا، لتقديم تنازلات مؤلمة لصالح معسكر الشرق. ولكن الفاخري، لا يضع الخطوة، في حديث لـ«العربي الجديد»، سوى في إطار المناورة السياسية الجديدة، معتبراً أن «حلف صالح وحفتر هش ومؤقت، ومصالحهما غير متوافقة إلا في الحد الأدنى، كما أن أدوات كل منهما مختلفة»، مشيراً إلى أن صالح يعول على الظهير القبلي، بينما يعتمد حفتر على مليشياته التي لم تعد تلقى قبولاً ولا دعماً كبيراً في البلاد.